طبق الاصل

مؤيد نعمة

الانتخابات وحق تقرير المصير

بقلم- روبرت شير

الانتخابات في العراق ، بالرغم من مشاكلها هي اخبار رائعة. وعندما يتعود شعب ما على استخدام صناديق الاقتراع بدلاً من الرصاص لصنع تاريخه فإن الفائدة العظيمة تعود له ولبقية دول العالم.

ان ما يزيد على ٦٠٪ من المؤهلين للانتخابات قد ادلوا بأصواتهم رغم الظروف المروعة، وتلك شهادة على الشجاعة البالغة التي تتكشف في الاغلب في الظروف الصعبة، كما تبين ايضاً ان تلك الانتخابات ستكون توبيخاً لاولئك الذين بشروا بتركيبة سامة من الاصولية والعنف العدمي كما كانت عليه الحالة في الانتخابات الفلسطينية قبل شهر. لكن الاختبار الان في كلتا الدولتين الخاضعتين للاحتلال هو ان كانت رغبة المصوتين سيسمح بها ان تكون اكثر من مجرد ايماءة رمزية.

من الصعب تخيل كيف ستتناول الاحزاب الشيعية والكردية حقيقة ان الاقلية السنية التي حكمت العراق لعقود قد قاطعت الانتخابات. مع ذلك، فإن استطاع القادة المنتخبون بحنكة تدبر سلطة ديمقراطية حقيقية من اجل الصالح العام فإن ذلك سيكون خطوة رئيسة نحو عراق شرعي مستقر.

سيكون من السذاجة الاعتقاد بأن الاجندة السياسية لاولئك المنتخبين ستكون متناغمة مع الاجندة السياسية للمحتلين، او ان يكون باستطاعتهم اخماد حركة التمرد.

تشير التقارير الاولية الى ان قائمة الائتلاف العراقي الموحد قد اكتسبت اغلبية الاصوات، ان ذلك يمنح سلطة للقائد السياسي الشيعي، وهو الذي كان متشدداً في رغبته في التعجيل بوضع جدول زمني للانسحاب الامريكي. ان الاستطلاع الذي أجراه تلفزيون دبي مع مؤسسة زغبي قبل يومين من الانتخابات يجعل من الواضح ان هذا الرجل يتحدث بالنيابة عن مواطنيه:

فقد اظهرت النتائج ان ٨٢٪ من السنة و ٦٩٪ من الشيعة يريدون مغادرة القوات الامريكية اما عاجلاً او بعد انتخاب الحكومة. بإمكان المرء ان يماحك في سرعة حصول هذا الانسحاب، لكن ليس هنالك من شك في ان نتائج الانتخابات العراقية هي نصر تاريخي لتقرير المصير وليس للتبعية. لكن علينا ان لا نرتكب خطأ هنا: ان انتصار السيستاني لا يتوافق مع تطلعات المحافظين الجدد في البيت الابيض في خلق شرق اوسط اكثر مرونة. من المؤكد ان الرئيس بوش قد احسن صنعاً في اصراره على الانتخابات لان حركة التمرد لن تتلاشى وتخمد طالما ان بإمكانها ان تتغذى من وجود قوات الاحتلال. لكن هذه اللحظة الايجابية سوف تنفجر في وجهه ان اثبتت هذه الانتخابات بأنها ليست اكثر من خيار لرغبة قوية لدى الشعب العراقي في حكم نفسه بنفسه. وبالتالي فمن الضروري للولايات المتحدة ان تتصرف بإيمان صادق. ففي يوم الاحد الماضي ذكرت هيئة الاذاعة البريطانية أن المدققين الامريكيين وجدوا أن ما يقرب من نصف عائدات النفط العراقي المتحصلة منذ الغزو لا يمكن التحقق من انفاقها والرقم مذهل (٨,٨) مليار دولار. ان المقترعين العراقيين قد خاطروا بحياتهم وبالتالي فإنهم يستحقون اكثر من مظهر كاذب للديمقراطية او رجل قوي العوبة يتصرف (كعضلات) للولايات المتحدة في المنطقة، كما تصرف صدام حسين لسنوات عديدة.

ان الشعب العراقي بحاجة الى ان يمنح ديمقراطية وسيطرة سفافة على نفطه وعلى اقتصاده وعلى أمنه. كما يجب ان تكون الانتخابات مناسبة لبداية انسحاب للقوات الامريكية وللقوات الاجنبية الاخرى. ولأكون واضحاً فإن ذلك لا يعني ان تتخلى الولايات المتحدة عن مسؤولياتها بعد ان دمرت بلداً في حربين وعقد كامل من العقوبات الاقتصادية. علينا ان نكون واثقين من ان ديون العراق الخارجية قد الغيت، وان البنية التحتية قد اصلحت، لكن ان طلب منا الخروج فعلينا ان نخرج والا كان الحديث عن (التحرير) مجرد كلام بليغ رنان.

لسوء الحظ، وبالرغم من تراثنا الديمقراطي، فإننا تاريخياً غير داعمين ومساندين جداً عندما تصنع الامم الضعيفة تاريخها من خلال صناديق الاقتراع، لقد اطحنا بقادة منتخبين في فيتنام الجنوبية، ايران، تشيلي، نيكاراغوا، غواتيمالا، فنزويلا، هاييتي وفي دول اخرى.

ان كان علينا ان نصدق الرؤية التي أنشأها الآباء المؤسسون لهذه الامة، فإن الامل الحقيقي الوحيد للعراق هو حق تقرير المصير مع دعم صادق من المجتمع الدولي. ولا يهم ما سيحدث فيما بعد، انها عملية طويلة متسمة بالفوضى، ان العراق والشرق الاوسط كان مجمداً سياسياً منذ فترة طويلة. وسيكون الامر اكثر سوءاً ان لم تستطع الولايات المتحدة التعلم كيف تزيح نفسها عن الطريق.

ترجمة- زهير رضوان
عن: لوس انجلوس تايمز

العراقيون يدلون باصواتهم متحدين القنابل

خرج العراقيون باعداد كبيرة في اول انتخابات تشهدها البلاد منذ الاطاحة بصدام حسين. وفشل المتمردون في محاولاتهم لتخريب الانتخابات، رغم انه من غير المحتمل ان يختفوا حالا.

اعلن المتمردون "الحرب المقدسة" على الانتخابات، و على كل "كافر" يشارك فيها- و في الحقيقة على مفهوم الديمقراطية برمته. و لكن في يوم الاحد ٣٠ كانون الثاني، تحدى ملايين العراقيين القنابل و الاطلاقات، و التهديدات و اللعنات، و اصطفوا في طوابير للادلاء باصواتهم في اول انتخابات منذ ان قاد الغزو بقيادة الولايات المتحدة الى الاطاحة بصدام حسين عام ٢٠٠٣- و في الواقع، اول انتخابات حقيقية متعددة الاحزاب منذ نصف قرن. و بسبب المخاوف من عمليات الاغتيال، لم يقم بحملات انتخابية علنية الا الملاكات العليا في الاحزاب. و بقيت معظم اسماء ٧٠٠٠ مرشح على ٢٧٥ مقعداً في الجمعية الوطنية، و مواقع مراكز الاقتراع سرية الى آخر لحظة.

وكما هو متوقع، كانت نسبة المشاركة القصوى في المنطقة الكردية شمال العراق و في المنطقة التي يقطنها الاغلبية الشيعية. شكل الناخبون طوابير طويلة للادلاء باصواتهم، و في بعض الحالات كانوا يهتفون و يصفقون بفرح لمنحهم اول فرصة لاختيار حكومتهم. و رفع البعض بفرح اصابعهم، المصبوغة بالحبر الازرق الثابت(لمنع تكرار التصويت)، عندما كانوا يغادرون مراكز التصويت.

كانت المشاركة تثير السخرية في العديد من المناطق السنية. و لكن ليس كلها: فمما يثير الدهشة، شوهد بان هنالك تدفقا من الناخبين في اطلال الفلوجة المقصوفة، في "المثلث السني" الى الغرب من العاصمة، التي استعادتها القوات الامريكية من المتمردين بعد معركة دامية في تشرين الثاني الماضي. و اعلن الرئيس بوش بان الانتخابات كانت ناجحة، في حين هنأ الامين العام للامم المتحدة ، كوفي عنان، العراقيين الذين استجمعوا قواهم للتصويت، و قال:" انهم يصوتون لاجل مستقبل بلادهم. انهم يصوتون لليوم الذي سيمتلكون فيه مصيرهم بايديهم". اعلنت واحدة من اكثر الفصائل المتمردة المتعطشة للدم، بقيادة (ابو مصعب الزرقاوي)، الاردني المرتبط بالقاعدة، على شبكة الانترنيت بأنها كانت وراء عدد من التفجيرات الانتحارية التي استهدفت المراكز الانتخابية، معظمها في بغداد. و كمجموع، قتل ما يقارب ٣٥ شخصاً في هجمات عندما كانت صناديق الاقتراع مفتوحة. و فقد ١٠ جنود بريطانيين، يعتقد بأنهم قتلوا، بعد سقوط طائرة نقل تابعة للقوة الجوية الملكية بالقرب من بغداد يوم الاحد، و من المحتمل بان سقوطها كان بسبب هجوم من قبل المتمردين. و على اية حال، و حتى قبل اغلاق صناديق الاقتراع، كان من الواضح –كما في الانتخابات الرئاسية الافغانية في كانون الاول الماضي- بان المتمردين قد فشلوا في ترهيب الناخبين على البقاء في بيوتهم.

سادت مخاوف في الايام الماضية من ان المتمردين كانوا يحافظون على قواهم لشن هجمات كبيرة يوم الانتخابات. و لكن يبدو ان ذلك قد امكن منعه بواسطة الاجراءات الامنية المشددة و الوجود القوي للقطعات من قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة اضافة الى القوات العراقية. قامت امريكا بدعم قواتها لكي يرتفع عددها من ١٣٨٠٠٠ ليصبح ١٥٠٠٠٠ و ذلك لتعزيز عملية توفير الامن للانتخابات، حيث وصل العدد الكلي من القوات العراقية و الاجنبية الى ٣٠٠٠٠٠ لغرض توفير الحماية.

رغم ان لجنة الانتخابات العراقية، في اول الامر، قد ذكرت بان نسبة الذين صوتوا بلغت ٧٢٪ من اصل ١٣ مليون يحق لهم التصويت، الا انها تراجعت لاحقا، قائلين بان ٨ ملايين، او ٦٠٪ من المسجلين، قد ادلوا باصواتهم، كما ان كل ذلك هو مجرد تخمينات اولية. و كانت الحكومة العراقية المؤقتة بقيادة اياد علاوي، قد وضعت لنفسها هدفا لا يقل عن ٥٠٪ ممن يحق لهم التصويت. بالاضافة الى المجموع الكلي للمشتركين في التصويت، فان اهتماما كبيرا سيعطى للمساهمة في المناطق السنية: من الواضح، بان تمثيل السنة سوف يكون متدنيا في الجمعية الوطنية، و لكن السؤال هو الى أي مدى.

بدأت عملية فرز الاصوات، رغم ان النتائج الاولية من غير المتوقع ان تظهر خلال اسبوع. ان النتيجة الاكثر احتمالا هو ان قائمة الائتلاف العراقي(المعروفة للعراقيين "البيت الشيعي"، قائمة رجال الدين"، او ببساطة"١٦٩" ، طبقا لتسلسلها في قوائم الترشيح) ستكون الافضل، لانها حظيت بالمباركة الضمنية لاية الله العظمى على السيستاني ، رجل الدين ذي النفوذ الكبير لدى الشيعة الذين يشكلون ٦٠٪ من العراقيين. اما التحالف الكردي فمن المؤكد بأنه سيكتسح الغالبية العظمى من اصوات المنطقة الكردية.

وقد تكون نتيجة القائمة التي يترأسها السيد علاوي، شيعي علماني، افضل مما كان متوقعا، بفضل صورته كقائد صلب مستقيم.

العمائم غير مسموح بها

ان مجموعة السيد علاوي اكثر علمانية و اقل طائفية من البيت الشيعي، رغم تأكيد رسالة قادتها على انهم لا ينوون اقامة نظام ثيوقراطي على النمط الايراني:" لن يكون هنالك عمائم في الحكومة" كما قال احدهم. النتيجة المحتملة للانتخابات هي تحالف يضم البيت الشيعي، الاكراد، مجموعة علاوي، و مجموعة من الاحزاب التي يقودها السنة العرب. كان هنالك تصور خلال الايام الماضية الى ان السيد علاوي قد يفلح في اقناع الاحزاب الاخرى كي يبقى رئيساً للوزراء، رغم انه قد تكون هناك فترة طويلة من الجدل قبل بروز حكومة جديدة.

ستخصص المقاعد في الجمعية الجديدة عن طريق التمثيل النسبي الصافي. و يجب اولا انتخاب الرئيس و نائبي الرئيس، الذي، بدوره، كمجلس رئاسة، يجب ان ينتخب بالاجماع رئيسا للوزراء. بعدها يقوم رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة، التي يجب ان تحظى بمصادقة الاغلبية البسيطة من اعضاء الجمعية الوطنية. و ربما ان الموضوع الاكثر اهمية، هو ان الجمعية يجب ان تشرف على كتابة دستور جديد دائم ، خلال اواسط اغسطس و يتم المصادقة عليه بالاستفتاء الشعبي في اواسط اكتوبر، و من ثم انتخابات عامة شاملة طبقا للقواعد الجديدة خلال اواسط ديسمبر(رغم ان القواعد تسمح ببعض التغيير) . وفي حالة رفض الدستور الجديد من قبل ثلثي الناخبين من ثلاث محافظات، فان العملية يجب ان تبدأ من جديد. و هذا يعطي كلا من الاكراد و العرب السنة حق النقض.

وعلى اية حال فان كل هذا يبدو غير قابل للتطبيق طالما استمر التمرد، بمستوى اكثر مما كان عليه قبل عام واحد. يقول الضباط الامريكان بان قطعاتهم تتعرض لما يقارب ٧٠ هجوما في اليوم. و منذ الغزو، سقط ما يقارب ١١٠٠ خلال المعارك و ٢٥٠ في حوادث او ما شابه. و الاكثر قتامة، هو ان خسائر المدنيين العراقيين مستمرة في التصاعد. تقول " IraqBodyCount"، وهي مجموعة مناهضة للحرب لكنها صعبة الارضاء، بان (١٥٠٠٠-١٨٠٠٠) مدني عراقي قد قتل منذ آذار ,٢٠٠٣

اما تخمينات معهد بروكنكز المستندة بشكل اساسي الى معلومات البنتاكون، فان ما يقارب ٣٢٠٠٠ متمرد قد قتل او اسر منذ نهاية الحقبة التقليدية للحرب في ابريل عام ,٢٠٠٣ ذلك فان عدد المتمردين النشيطين، رغم صعوبة احصائهم، مستمر بوضوح في التصاعد. قال رئيس جهاز المخابرات العراقية خلال بداية هذا الشهر بان هنالك ٤٠٠٠٠ متمردا، واكثر من ١٦٠٠٠٠ عراقي ممن يمدون لهم العون. وهذا يفوق بعدة مرات، ولو ان الارقام تقريبية، التخمينات قبل عام.

لذلك فان الحكومة الجديدة ستواجه تحديات عملاقة: الاعداد الكبير من المحبطين، الشباب العراقي العاطل عن العمل يمثل بحرا من المجندين الراغبين، ليس فقط للعمل ضمن مجموعات المتمردين و لكن ايضا مع المجموعات المسلحة و المجرمين التي تهيمن على اجزاء كثيرة من البلاد. و رجل الدين الشاب الثائر، مقتدى الصدر" مازال مستعد للعمل سرا، منذ ان سوى السيد السيستاني تمرده ضد الاحتلال الامريكي الصيف الماضي. و لكنهم يسيطرون على الوسط و الجنوب، و يمكن ان ينتفضوا مرة اخرى اذا ما استبعد هو او جماعته من المشاركة في السلطة. و في الوقت الذي يكون الشمال الكردي اكثر المناطق امنا في العراق، فان التوتر يتصاعد حول المدينة المتنازع عليها بمرارة و الغنية بالنفط، كركوك، حيث يعود العديد من الاكراد المهجرين بعد حملة التعريب الوحشية التي قام بها صدام.

سيبذل المتمردون قصارى جهدهم لاثارة حرب طائفية بين الاكراد و السنة، و بين السنة و الشيعة، او داخل أي مجموعات عرقية او دينية اخرى. و ان أي شرارة سياسية قد تشعل اضطرابا اوسع يدفع العراق، ما لم تتعامل معه الحكومة الجديد بمهارة، الى حرب اهلية و حتى الى الانهيار.

يقول السيد علاوي، على شرط ان لا يلوذ الامريكان بالفرار، بامكانية احتواء التمرد، اذا لم يتم دحره. تتمثل الخطة الرئيسية في تعزيز القوات المتنامية العراقية(التي تبلغ الان ١٢٧٠٠٠ من الهدف المنشود ٢٧٣٠٠٠) ، و تمكين الامريكان و حلفائهم من تخفيض عدد قواتهم. ان كل هذا، وخلال السنين القليلة القادمة ، يمثل املا زائفا. فالقوات العراقية ضعيفة بشكل عام. ففي الوقت الراهن، يوجد منهم فقط ٥٠٠٠ ممن هم بمستوى المتمردين.

اضافة الى اعطاء السنة المعتدلين تمثيلا منصفا في المجلس الرئاسي الجديد و في اللجنة المسؤولة عن صياغة الدستور الجديد، يجب على الحكومة الجديدة ايضا ان تصل الى متحدث رسمي للتمرد، الذي هو بعيد عن التعصب. ان اغلب المتمردين هم اكثر تعصبا من كل القوميين. قد تتمكن الحكومة من استيعاب العديد منهم لو تم اقناعهم بان الامريكان سيغادرون بالتأكيد-ان لم يكن حالا، فانهم سيغادرون عما قريب. قد تطلب الحكومة الجديدة من القوات الاجنبية الرحيل ؛ و لكن هذا من المتعذر ادراكه في المدى القريب، لان أي حكومة ستكون مجبرة، في هذه الفترة، على الاعتماد بشكل كبير على القوة الامريكية من اجل بقائها الفيزيائي ذاته.

من الممكن بيان شرح تفصيلي تقريبي للجدول الزمني: قالت بعض الاصوات في المعسكر السني الرافض بامكانية اعلان وقف اطلاق النار اذا ما وعد الامريكان، من حيث المبدأ، على المغادرة، خلال، مثلا، ستة اشهر. رغم ان هذا غير ممكن في الوقت الراهن الا انه قد يوفر بارقة امل للتفاوض. وصرح السيد بوش يوم الجمعة الى النيويورك تايمز بأنه سيسحب القوات الامريكية لو طلب ذلك ولكن القادة السياسيين المرشحين للفوز في الانتخابات يفهمون الحاجة الى بقائها حاليا.

ترجمة فاروق السعد
عن الايكونومست

مقاييس الدعم للشعب العراقي

سير جون هولماس

ما يجب ملاحظته في الانتخابات العراقية ليست فقط الصعوبات التي احاطت بها ولكن وبكل بساطة ذلك الحدث الذي انتظره معظم العراقيين الذين لم يشاركوا مسبقاً بانتخابات ديمقراطية حيث كانت للاغلبية الرغبة بالتوجه نحو صناديق الاقتراع.

ومن المعلوم ان الانتخابات ليست من الامور المالوفة في الشرق الاوسط. وان الانتخابات الفلسطينية التي اوصلت (ابو مازن) الى السلطة، وجهت رسالة قوية تبرهن على ارادة الفلسطينيين التي تسير نحو الديمقراطية والسلام، كما قامت الهيئة الدولية التي انبثقت من فرنسا وبريطانيا العظمى باستقبال النتيجة برحابة صدر، مقرة بأن مسألة السلام في الشرق الاوسط هي من اولويات السياسة الخارجية. والعراق بدوره وجه رسالة امل جديد محيلاً الرسالة التي صدرت عن الانتخابات الرئاسية في افغانستان كالصدى لانها حدثت في ظروف آمنة ومثالية.

كما ان اعمال العنف والتهديدات التي صدرت حالياً تبين ان الاحزاب المعارضة للديمقراطية في العراق عملت كل ما بوسعها لعرقلة انتخابات الثلاثين من كانون الثاني اذ قام احد قادة التمرد المزعوم ومن يساندهم بالادعاء ان هذه الانتخابات لا تتم في الظروف التي بإمكانها احلال الديمقراطية الى البلاد.

ويجب تسليط الضوء على الهدف الذي يتوق اليه مناهضو الديمقراطية الذين يحاولون عرقلة الانتخابات وكل التطورات السياسية في الاسابيع المقبلة حيث لا يمكن تجاهل التهديد الذي تم توزيعه (ان انتخبت ستقتل). ويجب ايضاً عدم اهمال الامنية التي يتوق اليها اغلبية العراقيين، ٨٠٪ وفق آخر الاحصائيات المتلخصة بإدارة البلد بأيديهم بعد الانتخابات وعزمهم على المشاركة في مجمل التطورات من بعد الانتخابات بالرغم من كل التهديدات. وقد كان العديد من المرشحين السنة مستعدين لتحدي التهديدات ابتداءً من الرئيس العراقي غازي الياور، حيث شهدنا نجاح الزيارة الكبيرة التي قام بها في باريس في الشهر المنصرم. وان نسبة كبيرة من السنة رحبوا بالانتخابات وبالقيام بدورهم بالرغم من مستوى التهديدات الفظيعة التي وصلتهم.

وفي جميع الاحوال، فإن الحكومة التي ستنبثق عن الانتخابات يجب ان تأخذ بنظر الاعتبار آمال كل العراقيين، وبالخصوص عند الشروع بإنشاء الدستور الحتمي للعراق. وسيلتزم التطور السياسي بإدارة الانتخابات الحرة القادمة التي ستكون الوسيلة المثالية لمنع الانقسامات الطائفية والعرقية التي تهدد سيادة ووحدة المنطقة، ونحن ايضاً ملتزمون بذلك.

فأنا اقضي حالياً وقتاً طويلاً في فرنسا لتوضيح موقف بريطانيا تجاه العراق، وان الذين احاورهم لا يبخلون علينا بالنصائح اذا تطلب الامر، ونحن متفقون جميعاً ان على العراقيين مسك زمام الامور في البلاد بأيديهم، وانتخابات الثلاثين من كانون الثاني هي احد الاشواط في هذه المرحلة.

كما ان الحكومة العراقية وبدعم تام من الهيئة الدولية تلتزم بالتطور السياسي الذي سيتجه في الاشهر المقبلة ليس فقط لتشكيل الدستور الجديد ولكن ايضاً لادارة انتخابات اخرى في نهاية هذا العام.

وتقع المسؤولية علينا جميعاً لمساعدة العراقيين في هذا التوجه، الذي سيهتم بحمل السلام للمنطقة وتكثيف الدور الذي تقوم به الامم المتحدة التي ستشارك بتدريب قوات الشرطة والقوات المسلحة وسنقدم دعمنا المالي والتقني وبالتالي سنربح الكثير من ذلك.

وفي هذه الظروف فإن المملكة المتحدة ملتزمة بالحفاظ على قواتها المنتشرة في العراق وبجانب القوات متعددة الجنسيات. وقد بينا ان القرار يعود للعراقيين واننا لن نبقى ان كان وجودنا غير مرغوب به.

كما اننا مصرون على تشكيل قوات امن عراقية في اقرب وقت ممكن ليتسنى لها وضع اليد على مسألة الامن الداخلي والخارجي للبلاد. وان التهديدات التي نواجهها نحن والهيئة الدولية لن تثنينا عن مشروع اعادة البناء في العراق كما يتوجب ذلك على العراقيين كافة.

عن: مجلة اللوموند
ترجمة:منذر مظفر المدفعي

❖ سير جون هولماس(السفير البريطاني في فرنسا)